تلخيص كتاب النقود والبنوك

فليح حسن خلف

إعداد / محمد عطيتو

بطاقة الكتاب :

اسم الكتاب	النقود والبنوك
المؤلف	الدكتور / فليح حسن خلف
دار	عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع
عدد الصفحات	410
تلخيص	محمد عطيتو

مقدمة

تبرز أهمية النقود من حيث أن التدفقات الحقيقية (العينية) حتى تتم لابد أن ترافقها وتقابلها تدفقات نقدية .

وتبرز أهمية البنوك من حيث أنها هي التي تقوم بتوليد النقود في الاقتصاد (البنوك المركزية) ، ولأن البنوك تتعامل أساساً بالنقود إقراضاً واقتراضاً .

الجزء الأول : النقود

الفصل الأول : في النقود

يمكن تعريف النقود بأنها أي شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيط في المبادلات ، وهى أداة لقياس القيمة (السعر ما هو إلا تعبير نقدى عن قيمة السلع والخدمات) ، كما أنها أداة لتخزين القيمة والاحتفاظ بها وادخارها ، وهى وسيلة للدفع وتسوية المدفوعات المؤجلة .

ولقد نشأت النقود بسبب الصعوبات التي تصاحب المقايضة (المبادلات العينية) ، **ومن هذه الصعوبات المرتبطة بالمقايضة :**

1) صعوبة تحقيق التوافق المزدوج في الرغبات ؛ فأنت تمتلك القماش والثياب ، وأنا أمتلك الغنم والبقر ، وأنت قد لا تحتاج ما أملكه ، وأنا كذلك .
والتوافق المزدوج في الرغبات ينبغي أن يتحقق في : نوع السلعة ، وكميتها ، والوقت المناسب لإتمام التبادل ، ومكان التبادل .
2) صعوبة تحديد معدلات التبادل بسبب العدد الكبير من السلع التي تتم مبادلتها ، فأنت تحتاج أن تقول أن بقرة واحدة تساوى كم من الثياب ، وكم من الخضراوات بأنواعها ، والفاكهة بأنواعها ، والحديد .. إلخ ، وهكذا لكل سلعة .
3) عدم قابلية بعض السلع للتجزئة ، كرؤوس الماشية مثلاً .
4) صعوبة تخزين القيمة في المقايضة والاحتفاظ بها ؛ وذلك لأن الكثير من السلع قد يتعرض للتلف عند الاحتفاظ به وتخزينه ، علاوة على أن الاحتفاظ بالسلعة ذاته مكلف ويتطلب مكاناً مناسباً ، وتأميناً من مخاطر السرقة والحريق .
5) تبرز الصعوبة أكثر في مقايضة الخدمات ، خصوصاً أن الخدمات لا يمكن تخزينها ؛ كخدمات الطبيب والمحامى والحلاق .. إلخ
ولكل هذه الصعوبات برزت الحاجة للنقود .

خصائص النقود :

1) القبول العام .
2) الندرة النسبية ؛ أي أن يكون عرضها أقل من الطلب عليها .
3) الثبات النسبى في القيمة ؛ فحدوث تغيرات سريعة في الأسعار معناه تغيرات حادة وسريعة في قيمة النقود ؛ لأن قيمة النقود ما هي إلا معكوس المستوى العام للأسعار .
4) سهولة النقل والحمل وانخفاض تكاليفه .
5) صعوبة التزوير والتقليد .

أنواع النقود :

1) النقود السلعية : كالملح والقمح والمواشى وغيرها ، فهذه السلع استخدمت كنقود بجوار استخدامها كسلع .
2) النقود المعدنية ؛ كالذهب والفضة .
3) النقود الائتمانية :

- النقود القانونية : وتتمثل في الأوراق النقدية أساساً ، والنقود المساعدة التي تمثلها المسكوكات المعدنية .

ولقد نشأت النقود الورقية تاريخياً في إيصالات الإيداع مقابل الاحتفاظ بالذهب لدى بعض التجار والصاغة الذين مارسوا مهنة الصرافة ، وكانت هذه الإيصالات تستخدم كوسائل لتسوية المدفوعات وأداء المبادلات .

- نقود الودائع : الشيكات ، والشيك هو أمر من صاحب الوديعة (الساحب) إلى المسحوب عليه (البنك) بدفع مبلغ معين للمستفيد .

الفصل الثانى : النظم النقدية ــ نظام النقد المحلى

النظام النقدى هو مجموعة القواعد والمؤسسات والتشريعات والوسائل ذات الصلة بالجانب النقدى .

والنظام النقدى في أي اقتصاد هو بالضرورة انعكاس لواقع الاقتصاد وطبيعته ودرجة تطوره .

والقاعدة النقدية هي الأساس في النظام النقدى .

القواعد النقدية عبر الزمن :

نظام قاعدة الذهب :

وفيه تكون النقود نقوداً ذهبية ، أو أن يكون الذهب هو الأساس للنقود ، وأهم أشكاله :

نظام المسكوكات الذهبية :

والنقود في هذا النظام نقود ذهبية معدنية ، وتكون قيمة النقود مساوية لقيمة الذهب الذى تتكون منه النقود ، فإذا افترضنا أن هناك ما يسمى بالجنيه الذهبى والذى يساوى مثلاً 20 جراماً من الذهب ، إذن فقيمة الجرام الواحد من الذهب تساوى 1 ÷ 20 من هذا الجنيه .

ولو افترضنا أن هناك نقوداً ورقية في ظل هذا النظام ، فإن الجنيه الورقى ينبغي أن يساوى في قيمته عشرين جراماً من الذهب .

وهناك شروط للعمل بقاعدة الذهب ، منها : إمكانية تحويل السبائك الذهبية كبيرة الوزن إلى وحدات صغيرة الوزن من الذهب وموحدة في وزنها بدون قيود أو تكاليف تذكر – حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الخارج ليتساوى سعره المحلى مع سعره الخارجي – تحويل النقود الورقية إلى ما يعادلها من الذهب دون شروط .

وقد استمر العمل بهذه القاعدة حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وما يتم طرحه في كتب الاقتصاد – ومنها هذا الكتاب – أن عجز الكميات المتاحة في الذهب لم يستطع تأمين متطلبات التوسع في الإنفاق الحكومى استعداداً للحرب ، بالإضافة للتوسع الكبير في النشاطات الاقتصادية .

ووجهة نظرى أن هذا ليس بالكلام المقنع ، لأنه ينبغي على الأمم والشعوب أن تتكاتف للبحث عن الذهب ، والذى من وظائفه أن يُستخدم كنقود لإتمام عمليات التبادل ، لأن الناس قد فطرهم الله على تقديره وتعظيمه من بين جميع المعادن ، والسبب الثانى أنه إذا لم يتوفر الذهب فهل البديل أن يتم طباعة كميات من النقود الورقية لا يغطيها رصيد ذهبى لمواكبة الزيادة في النشاطات الاقتصادية ؟!

نظام السبائك الذهبية :

وفيه تصبح النقود الورقية غير قابلة للتحويل إلى ما يعادلها من ذهب إلا إذا كان سبيكة ذهبية لا يقل وزنها عن ألف جرام من الذهب ، وهذا أعطى قدرة أكبر للسلطات النقدية في إصدار النقود .

نظام الصرف بالذهب :

ويقوم هذا النظام على أساس التزام الدول ممثلة بالسلطة النقدية بتحديد وزن معين من الذهب يتضمنه محتوى عملتها الوطنية بجانب ربط عملتها الوطنية هذه بعملة أخرى تكون قابلة للتحويل إلى ذهب مثل الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسى .

وهذه الصيغة توفر مرونة أكبر تتيح للسلطات النقدية إمكانية إصدار قدر أكبر من النقود بدون أن يُقيدها في هذا الإصدار الاحتياطات الذهبية التي ينبغي أن تتوفر لديها .

وهذه الصيغة وما فيها من تبعية نقدية تعكس التبعية السياسية والاحتلال الذى كان سائداً وقت العمل بها .

إنه حتى الحرب العالمية الأولى ، كانت قيم عملات الدول مربوطة بوزن معين من الذهب ، وعلى أساس ما تحويه كل عملة من هذه العملات من ذهب يتحدد سعر صرفها إزاء العملات الأخرى .

انهيار نظام قاعدة الذهب :

تعرضت هذه الصيغة الثالثة إلى الانهيار عام 1931 تزامناً مع الكساد الكبير ، ومن بين الأسباب المطروحة : الحاجة لزيادة الإنفاق بسبب الحاجة إلى التوسع الاقتصادى ، وبالتالي الحاجة لمزيد من النقود ، مع عدم توفر القدر الكافى من الذهب .

ولعلك تلاحظ أنه في المراجع الأكاديمية والكتب المدرسية textbooks هناك ثغرات تعجز عن سدها أثناء القراءة والاطلاع ، ولا تمدك هذه المراجع بما يُعينك لتفسيرها .

فإنى أعتقد أن النقد المرتبط بالذهب بشكل مباشر أو غير مباشر هو أفضل ما يمكن الوصول إليه كشكل من أشكال النقود ، وذلك لتوفر شروط في هذا المعدن النفيس لا تتوفر في غيره ، منها الندرة ، والنفاسة ، وتقدير جميع البشر له ، وبالتالي لا منطق للاحتجاج بالحاجة للتوسع الاقتصادى كمبرر للتخلى عن الأخذ بقاعدة الذهب ؛ لأن الله بحكمته خلق هذا المعدن النفيس من أجل تحقيق هذه الغاية ، وعلى الإنسان أن يأخذ بالأسباب ويجدّ في البحث عن هذا المعدن حوله لمواكبة حاجته للتوسع الاقتصادى .

ثم هل طباعة مزيد من النقود الورقية ستؤدى إلى حل المشكلة ، وهى ورق لا قيمة له وليس له غطاء من الذهب ؟ أليس لهذا الأمر آثاره السلبية ؟

وثمة ملحوظة أخرى : من وجهة النظر الاقتصادية البحتة فإن التدفقات النقدية لابد أن ترافق تدفق السلع والخدمات ، مما قد يخلق كثيراً من المشاكل أو التحديات من أجل ضبط التوازن بين هذين النوعين من التدفق .

إن افتراض أن التدفقات النقدية لابد أن يرافقها تدفقات سلعية ليس صحيحاً ؛ لأن هذا يعنى أن كل شيء يخضع للبيع والشراء ويحل التعاقد محل التراحم على حد قول الراحل عبد الوهاب المسيرى .

إنه من وجهة نظر فطرية إنسانية واقعية مشاهدة ، فليس بالضرورة أن يكون هذان النوعان من التدفق مترافقين في كل الأحوال ، وكمثال على ذلك : الزكاة والصدقة والهدية والتطوع والبذل والإحسان والتكافل ، وفى غياب هذه القيم سيحل محلها : الغش والاحتكار والسرقة ، ولا يترافق في ظلها أيضاً تدفق النقود مع تدفق السلع .

فى المجتمع الأول فإن هذه القيم التي لم تُحتم هذا الترافق يمكن من خلالها أن تحدث كمية لا تصدق من تدفق السلع والخدمات ، والأمر نفسه في المجتمع الثانى ؛ فبسبب السرقة والاحتكار يزيد تدفق النقود على تدفق السلع والخدمات ويتم إهدار الكثير من الموارد ، وهذا أمر مشاهد لا سبيل لإنكاره .

إن أنشطة اقتصادية كاملة قد توفر سبل المعيشة لكثيرين ولأجيال كاملة ولقطاعات عريضة من الناس دون تدخل النقود بشكل يوازى حجم هذه الأنشطة الاقتصادية كالزراعة وصيد السمك ؛ إذ قد يزرع الفلاح أرضه ويأكل منها هو وأولاده ، ويصطاد الصياد السمك ويتغذى عليه دون الاضطرار للتعامل بالنقود إلا عند بيع ما يفيض عن حاجته .

ثم إن الحاجة الملحة للنقود – التي أوجدتها الحاجة للتوسع في النشاطات الاقتصادية – خلقتها تنوع رغبات الإنسان ، ولو فكرنا قليلاً لعرفنا أن هذه الرغبات كثيراً ما لا يتم تلبيتها بل وحدوث عكسها تماماً في أوقات المرض والحروب والاضطرابات حيث لا تعليم ولا صحة ولا مستقبل ، وحينها يعلم الإنسان أنه حقاً وصدقاً يكفيه أقل القليل من لقمة طيبة وماء بارد وغطاء دافىء ومسكن ساتر .

ولو ساد العدل فإن هذه الاحتياجات الأساسية للإنسان ستصبح متوفرة إلى حد يجعلها زهيدة الثمن جداً ، وهو ثمن النقل والعمالة فقط ؛ أقصد الألبان واللحوم والخضراوات والفواكه .

نعم .. رأينا دولاً تتخلص من فائض القمح والألبان لكى لا تقل أسعارها .

أقول هذا لأقرر : ما هو هذا التوسع الاقتصادى الذى من أجله ارتكب البشر حماقة كبرى ، وهى الاعتماد على نقود ورقية لا قيمة لها ؟

وأليس هذا التوسع الاقتصادى قد سبب لكوكبنا الأرضى الكثير من مشاكل التلوث واستغلال بشع غير موزون لمواردنا الاقتصادية أدى إلى خلل في البيئة وانقراض أنواع حية كثيرة ؟

ثم إن التوسع الاقصادى لم يكن توسعاً للدول كلها بل لبعض منها فقط ، وهى الدول المتقدمة !!

ثم لماذا يتم القضاء على المقايضة تماماً ؟ وهي لا زالت صالحة في تسيير عمليات معينة في التبادل ، افترض أن أحد المزارعين يمتلك الأرز ، ومزارع آخر يمتلك القمح ، واتفق الاثنان على تبادل القمح بالأرز .. ما المانع ؟ وما المشكلة ؟

وغير ذلك كثير مما يمكن ذكره مما يجعل الريبة تنشأ من وراء التخلي عن قاعدة الذهب والفضة .

نظام قاعدة المعدنين :

يقوم نظام قاعدة المعدنين على أساس الربط بين قيمة العملة والمعدنين ، وهما الذهب والفضة في وقت واحد ، وهذا يوفر إمكانية زيادة النقود بالشكل الذى يلبى الزيادة في حجم المعاملات المرتبطة بالزيادة في النشاطات الاقتصادية (أليس هذا هو المقبول أكثر من التخلي تماماً عن نظام قاعدة الذهب ؟)

نظام قاعدة النقود الإلزامية (القانونية) :

جميع دول العالم الآن تتبع هذا النظام ، ويبدو أن هذا النوع من النقود نشأ في ظل سيطرة الدولة المركزية الحديثة ، وما كان لهذه النقود أن تتمتع بالقبول العام لولا قوانين هذه الدول .

في ظل قاعدة النقود القانونية يصبح الغطاء الحقيقى للعملة ، ولعملية إصدارها : حجم الإنتاج المتحقق فعلاً في الاقتصاد ، وذلك حتى يتحقق الاستقرار النقدى وما يرتبط به من استقرار اقتصادى .

نظام النقود الائتمانية (المصرفية أو نقود الودائع) :

وتتمثل في الشيكات .

الفصل الثالث : النظم النقدية – نظام النقد الدولى

يلعب نظام النقد الدولى دوراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفى الأوضاع الاقتصادية لدول العالم .

ويمكن تعريف نظام النقد الدولى بأنه مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تُتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية ، وبالشكل الذى يُسهل التجارة الدولية ، والعلاقات الاقتصادية الدولية عموماً .

والمؤسسة التنظيمية الأكبر في نظام النقد الدولى : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى .

إنشاء صندوق النقد الدولى :

في يوليو عام 1944 م انعقد المؤتمر النقدى والمالى الدولى للأمم المتحدة في بريتون وودز في ولاية نيوهامشاير في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد حضر المؤتمر ممثلون عن 44 دولة بغية وضع نظام نقدى عالمى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ولم ينضم الاتحاد السوفيتى إلى الاتفاقيات التي خرج بها المؤتمر في حينه .

وقد تمخض عن هذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولى ، إضافة إلى إنشاء البنك الدولى ليتولى تمويل عملية بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية .

أهداف صندوق النقد الدولى :

1) تحقيق التعاون النقدى الدولى .
2) إقامة نظام صرف ثابت يقيس قيمة كل عملة مقارنة بالعملات الأخرى وذلك من خلال قيام كل دولة عضو في الصندوق بتحديد قيمة عملتها المحلية على أساس الذهب أو الدولار (ولماذا الدولار تحديداً .. وهل ينافس الذهب في قياس قيمة العملات الأخرى ؟)

3) إلغاء الرقابة على الصرف المتمثلة بالقيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها إلى العملات الأخرى .
4) توفير التمويل اللازم لتلبية حاجة الدول الأعضاء من أجل معالجة حالات الاختلال التي تنشأ في موازين مدفوعاتها .

ولا يقوم الصندوق بالإقراض إلا بعد دراسة الوضع الاقتصادى للدولة طالبة القرض ، ومعرفة كيف سيتم سداد القرض ، وبشرط توجيه القرض في الغرض الذى مُنح من أجله .

البنك الدولى :

في حين يعالج صندوق النقد الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء ، يتولى البنك الدولى معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات المرتبطة باختلال الهيكل الاقتصادى ، وذلك عن طريق المساعدة في توفير الموارد اللازمة للاستثمار المتمثل بإقامة مشروعات في الزراعة والصناعة والهياكل الأساسية .

وجدير بالذكر أن الهدف الأساسى للبنك علاوة على ما سبق : إعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية من مشروعات إنتاجية وهياكل أساسية وبالذات في دول أوربا الغربية .

ويقوم البنك بمنح قروض ، وتقديم المساعدات الفنية والخبرة والاستشارات الخاصة بالجدوى الاقتصادية للمشروعات .

ويشترط البنك للحصول على عضويته : العضوية في صندوق النقد الدولى .

اضطراب وفشل النظام النقدى الدولى :

أولاً : خداع أمريكا للعالم : في الفترة التي أعقبت اتفاقية بريتون وودز تربع الدولار كعملة عالمية مقبولة دولياً ، نظراً لقابليته للتحويل إلى ذهب ، وأصبح الدولار العملة التي يرتكز عليها النظام النقدى الدولى ، حيث يتم استناداً إليه احتساب قيم العملات الأخرى ، وعلى أساسه تتم تسوية المدفوعات الدولية ، إضافة إلى استخدامه كاحتياطى نقدى لعملات الكثير من دول العالم .

وبالتالي فإنه إن وُجدت أزمة في الدولار ، فإنها تعد أزمة للنظام النقدى الدولى ، وقد لجأت أمريكا في النهاية إلى إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب في فترة السبعينات من القرن العشرين عندما انخفضت قيمته ، ولقد أقدمت أمريكا على هذه الخطوة دون استشارة صندوق النقد الدولى كما تقضى القواعد بذلك !! ودون الأخذ في الاعتبار تأثير ذلك على دول العالم .

وتتلخص أزمة الدولار في بداية السبعينات في تراكم الدولارات في أوربا ، واختلال الميزان التجارى الأمريكي ، وما رافقه من خروج الذهب من أمريكا لتسديد طلبات تحويل الدولار إلى ذهب والذى تجمع بكميات ضخمة في الخارج ، وبالذات في أوربا مما أدى إلى ضعف الثقة بالدولار ، وبالتالي إلى انخفاض

قيمته وإلى اضطراب أسعار صرف العملات ، واضطراب النظام النقدى ككل ، وخصوصاً بعد إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب .

لقد استهدفت أمريكا الحفاظ على المركز القيادى للدولار ، مع الاحتفاظ بالذهب لديها .

وأى وهم سيطر على أذهان البشر جعلهم يربطون النظام النقدى الدولى بالدولار ، مما يجعلهم يرتبطون باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يؤدى إلى تعرضهم لأزمات إذا تعرض اقتصاد الولايات المتحدة لأزمات ، وهذا ما حدث بالفعل !!

بل إن الولايات المتحدة قد تتخذ إجراءات معينة لتحقيق مصالحها على حساب مصالح دول العالم ؛ ومثال ذلك ما تعرضت له الدول النفطية من ضرر نتيجة الخفض المتعمد في الدولار ، وهذه الدول – كما هو معروف – تحصل على صادراتها النفطية بالدولار ، كما تضررت الدول التي لديها ودائع كبيرة بالدولار في البنوك الأجنبية .

ثانياً : نظام متحيز : إن نظام النقد الدولى ارتبط منذ نشأته في بريتون وودز بتحقيق مصالح الدول المتقدمة .

إن هذا النظام نشأ من خلال الدول الرأسمالية ، وبعيداً عن إرادة الدول النامية والدول الاشتراكية .

ثم إن أسلوب إدارة مؤسسات النظام النقدى الدولى (الصندوق والبنك) أعطى هيمنة كبيرة للدول المتقدمة على هذه المؤسسات من خلال حصصها الكبيرة في رأسمال الصندوق والبنك ، وبالتالي هيمنة هذه الدول على توجهات وممارسات صندوق النقد والبنك الدولى .

إن نسبة مساهمة الولايات المتحدة يصل إلى الربع ، ويُشكل مجموع مشاركة دول خمسة فقط ما يقرب النصف (أمريكا ، إنجلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا) ، ولقد احتلت هذه الدول مقاعد دائمة في المجلس التنفيذي للإدارة في كل من الصندوق والبنك .

ولقد أعطيت قوة تصويتية تتناسب مع نسب مساهماتها في رأس المال ، وهذا يعطيها قوة في اتخاذ القرار ، وهو ما يتيح لها تحقيق مصالحها .

إن نشأة الصندوق بهدف معالجة الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات يعنى أنه موجه لصالح الدول المتقدمة ، لأن الدول النامية تعانى من أزمات مستحكمة ، واختلالات مزمنة ، وعجز مستمر ، وبالتالي فإن القروض قصيرة الأجل من الصندوق ، بل وتدخل الصندوق يفاقم من أزماتها بدلاً من أن يحدّ منها !!

ثالثاً : إملاءات وشروط لمنح القروض : إن آلية عمل الصندوق والبنك فرضت الأخذ بإجراءات تتبعها عند منح قروضها ، فهى تمنح هذه القروض والتسهيلات إلى الدول المتقدمة وبشكل أساسى ودون إجراءات معقدة ، نظراً للثقة التي تتمتع بها هذه الدول والمستمدة من قوة ومتانة اقتصادات هذه الدول ،

وبالتالي قدرتها على السداد ، أما الدول النامية وما لها من اقتصادات ضعيفة وقدرة أقل بالتالى على السداد ، فإنها تدخل في إجراءات معقدة ، وفى سلسلة طويلة من النشاطات المفروضة عليها من الصندوق ، والأساليب المدفوعة إليها والتي لا تتماشى مع توجهات هذه الدول والتي تقود إلى تغيير طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في هذه الدول ، وبالشكل الذى يمكن أن يجعلها ضمن طبيعة تخدم من خلالها مصالح الدول المتقدمة أو على الأقل لا تتعارض معها .

إن صندوق النقد والذى نشأ وانبثق وخرج من رحم الرأسمالية لا يفرض من التوجهات إلا التي تدفع إلى الأخذ بنظام السوق ، والحرية الاقتصادية ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتقليل التخطيط والتدخل الحكومى في الأنشطة الاقتصادية .

ولقد أثبتت التجربة التاريخية والواقعية أن النشاط الخاص والحرية الاقتصادية وآلية السوق تعمل على توجيه الموارد واستخدامها نحو مجالات هامشية ترتبط بالدول الرأسمالية المتقدمة .

إن هذا هو ما تؤكده معظم التجارب التي أخذت بهذه النصائح والتوجهات التي قُدمت إليها من جانب الصندوق والبنك عند طلب هذه الدول تقديم الدعم والمساعدة منهما ، وهو ما أدى إلى انحراف تطورها الاقتصادى وتشويهه ، وبالتالي ضعف إسهام مثل هذا الدعم في تحقيق تطور حقيقى وملموس .

لقد استحوذت دول معينة على الحصة الأكبر من المساعدات والقروض والتسهيلات المقدمة من جانب الصندوق والبنك ، في حين لم تحصل معظم دول العالم الأخرى إلا على جزء لا يُذكر من تلك المساعدات ، وبالذات تلك الدول التي يمكن أن تخط لها منهجاً ومساراً استقلالياً يُبعدها عن تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة .

إن تدخل صندوق النقد لا يقتصر على النواحى الاقتصادية بل يمتد ليشمل النواحى الاجتماعية والسياسية في بعض الحالات ، والتي تأتى كإجراءات ترافق ما يُطلق عليه (التكييف) من أجل تسهيل عملية سداد الالتزامات .

رابعاً : مشكلة السيولة : السيولة مشكلة هي الأخرى في النظام النقدى الدولى ، وخصوصاً في الدول النامية حيث تزداد وارداتها على صادراتها ومواردها التي تأتى لها بالدولار .

إن علاج مشكلة السيولة الدولية ، وعلاج اختلال النظام النقدى الدولى ككل لن يتم في إطار النظام الاقتصادى العالمى الراهن ، والذى تُحركه وتسيطر عليه الدول المتقدمة ، والتي تفترض أن من مصلحتها أن لا يحدث تطور حقيقى في الدول النامية .

خامساً : الإخفاق فى تحديد أسعار صرف مستقرة لتبادل العملات : وذلك إما لغياب القواعد المقررة ، أو عدم التزام الدول وخصوصاً المتقدمة بها ، ويكفى في ذلك عدم التزام الولايات المتحدة باستشارة صندوق النقد في إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب ، وفى تخفيض عملتها .

اختلاف أسعار الفائدة بين الدول يؤدى إلى حركات واسعة لرؤوس الأموال وإلى حصول مضاربات تؤدى إلى اختلال النظام النقدى الدولى .

ما سبق مشكلات خاصة بالنظام النقدى الدولى ، وهناك مشكلات أخرى ذات طبيعة اقتصادية عامة تؤثر على هذا النظام ؛ إذ أن النظام النقدى جزء من النظام الاقتصادى الدولى ككل .

وهذه المشاكل الموجودة في النظام الاقتصادى العالمى ستبقى قائمة ومستمرة طالما كانت الغلبة والهيمنة للدول الأقوى عسكرياً ، والتي لا تراعى إلا مبادئ قانون الغاب في تعاملها مع الدول الأقل منها في القوة ، ومن هذه المشاكل ما يلى :

سادساً : استمرار الحالة التي ظلت لعقود وهى بقاء الدول النامية مصدرة للمواد الأولية بأسعار رخيصة ، وبقاء الدول المتطورة مصنعة لمنتجات تشتريها الدول النامية بأسعار مرتفعة :

وبقاء هذه الحالة تعمّق لدرجة أن شركات الدول المتقدمة هي التي تقوم باستخراج المواد الأولية في البلدان النامية ، مما كرس حالة التخلف التي تعيشها تلك البلدان ، وجعل التطور وكأنه منحصر في الدول المتقدمة .

حتى إذا قامت صناعات في الدول النامية ، فإنها الأقل تطوراً وتعقيداً من الناحية التكنولوجية ، وحينها ستكون مكملة لصناعات قائمة في الدول المتقدمة بالشكل الذى يضمن تبعية قيام النشاطات الاقتصادية على تلك النشاطات القائمة في الدول المتقدمة ، وهذا هو السر في أن الدول النامية كانت ولا زالت دولاً استهلاكية غير منتجة ، فإنه حتى الصناعات التي قامت في هذه الدول لم تستطع أن تحقق تطوراً ملموساً وحقيقياً ، وبقيت حتى مع نشوء هذه الصناعات في نفس مستوى التخلف والتبعية وضعف التطور .

والحل : قيام صناعات كاملة في هذه الدول من الألف إلى الياء من أجل إنتاج منتجات نهائية قابلة للاستهلاك أو التصدير مع عدم الحاجة لاستيراد أي مواد من الخارج اللهم إلا المواد الأولية التي قد تكون غير متوفرة في هذه البلدان .

ولن يحدث ذلك إلا إذا تقشفت كل دولة ، واعتمدت قدر المستطاع على مقوماتها الذاتية ، وحاولت الاستغناء عن كل نشاط اقتصادى يدفعها للاستيراد من الخارج ، ومن ثم تتعرض للأزمات المذكورة آنفاً .

وهذا لا يتم إلا إذا أدرك الإنسان أن هذه الدنيا ليست نهاية المطاف ، فلنقنع بما يُعيننا على السير ، ولنستغن عن كل ما ليس ضرورياً ، والذى يحدد الضرورة ومقدارها : إدراك أن الدنيا ليست بدار متاع .

إن غول الدعايا والاستهلاك هو الذى أقنع الإنسان بتنوع رغباته وأن الكماليات هي من أهم الضروريات.

تعاشب كتاب
الكتب بلغة أنيقة طعم ثاني

الفصل الرابع : النظرية النقدية

النظرية النقدية الكلاسيكية :

وهذه النظرية مرتبطة بالفكر الاقتصادى الكلاسيكى الرأسمالى الذى ساد في فترة بدايات الثورة الصناعية ، وبالذات في انجلترا ، والسمات الأساسية لهذا الفكر :

1) الملكية الخاصة لمعظم النشاطات الاقتصادية ولوسائل الإنتاج ، ودور الدولة دور حيادى تقوم فقط بتأدية الخدمات العامة .
2) المنافسة الكاملة دون قيود من أي جهة .
3) يتحدد عمل الاقتصاد من خلال آلية السوق التلقائية ؛ أي تفاعل العرض والطلب ، والسعر نفسه يتحدد نتيجة التفاعل الحر بين العرض والطلب .
4) الهدف من القيام بالأنشطة الاقتصادية تحقيق المصلحة الخاصة ، بحكم أن الملكية ملكية خاصة ، ومن خلال تحقيق المصلحة الخاصة تتحقق مصلحة المجتمع ، باعتبار أن المجتمع هو مجموع أفراده .

وكل هذه الافتراضات افتراضات ظنية وليست يقينية أو قطعية ، ولم تتم في الواقع كما في إطارها النظرى .

يكفى فقط النظر للسمة الرابعة ولإدراك مدى تهافتها انظر فقط إلى أن العداء يكاد يكون تقليدياً بين أرباب العمل والعمال (كما كان بين الإقطاعيين والمزارعين) ، فالفئة الأولى تريد تشغيل الناس بأقل الأجور وتسلك من أجل ذلك مسالك شتى ، والفئة الثانية تريد الحصول على حقوقها وزيادة ، وليس من ضابط يضبط العلاقة بين الفئتين إلا الصراع والإضرابات والاعتصامات كما هو مشاهد ولا حاجة بنا لتأكيده .

وانبثق عن هذه السمات افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية ، وهى :

ثبات كمية المعاملات (المبادلات) – ثبات سرعة تداول النقود – تغير المستوى العام للأسعار يكون مرتبطاً بالتغير في كمية النقود ارتباطاً طردياً .

وحيث أن السمات مظنونة ، فإن ما تفرع عنها من افتراضات غير دقيقة .

النظرية النقدية الحديثة (النظرية الكينزية) :

ترى النظرية النقدية الحديثة أن عرض النقد يتحدد من خلال السلطة النقدية (البنك المركزى) تبعاً لما يتناسب مع حاجة الاقتصاد .

النظرية النقدية الكلاسيكية الجديدة :

ترى هذه النظرية أن النقود يتم الاحتفاظ بها ، حالها في ذلك حال أية سلعة معمرة أخرى ، فالنقود هي جزء من الثروة مثلها مثل الأسهم والسندات والعقار .. إلخ

والاحتفاظ بالنقود ، أو عدم الاحتفاظ بها ، يتحدد وفقاً لكلفة الاحتفاظ بها ، والمنافع المتولدة عن الاحتفاظ بها .

والكلفة هي تكلفة الفرصة المضحّى بها نتيجة الاحتفاظ بالنقود ؛ كأن تكون هذه الفرصة : شراء أسهم ذات عائد أكبر ، في حين أن الاحتفاظ بالنقود لا عائد له .

الفصل الخامس : قيمة النقود

قيمة النقود هي قوتها الشرائية ، أي كمية السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد في فترة زمنية معينة .

التضخم :

هو الارتفاع الملموس والمستمر عبر الزمن في الأسعار ، فالارتفاع الطفيف عبر فترات متباعدة لا يعتبر تضخماً .

وفى التضخم الجامح (وهو النوع المتطرف من التضخم) والذى تتحقق فيه ارتفاعات سريعة وحادة في الأسعار ، يتم التخلي عن النقود بإنفاقها بأسرع ما يمكن ، ويتم الاحتفاظ بأصول أخرى غير النقود .

وأسباب التضخم متعددة ، وتشمل :

- ارتفاع تكاليف الإنتاج .
- زيادة عرض النقود .
- ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج سواء كانت سلعاً استهلاكية أو مستلزمات إنتاج .

وفى العموم كلما قل الإنتاج أو ضعف حدث التضخم ؛ حيث يقل العرض عن الطلب .

آثار التضخم :

- ارتفاع تكاليف إقامة المشروعات الإنتاجية ، وبالتالي إعاقة عملية التنمية .
- ارتفاع تكاليف المعيشة .

الكساد :

يمثل الكساد الحالة المعاكسة للتضخم ، ويمثل الانكماش الذى يسبق الكساد الحالة المعاكسة للانتعاش الذى يسبق التضخم ، وهى الحالات التي تتضمنها الدورة الاقتصادية ، والتي تحصل بشكل متكرر ، وخاصة في الدول الرأسمالية ، التي تستند في عمل اقتصاداتها على آلية السوق التلقائية .

دورة النشاط الاقتصادى :
إنتاج ← استهلاك
استهلاك ← إنتاج

والتضخم أكثر حدوثاً من الكساد ، حيث أن الكساد الكبير لم يحدث إلا في ثلاثينات القرن العشرين .

إجراءات معالجة التغيرات في قيمة النقود (مواجهة التضخم والكساد) :

أي مواجهة تغيرات الأسعار التي تصاحب كلاً من التضخم والكساد :

1) إجراءات ذات طابع نقدى : من خلال السياسة النقدية ، حيث يتم اتخاذ إجراءات لتغيير كمية النقود (عرض النقود) ، لتحقيق تناسب بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية الحقيقية .
2) إجراءات ذات طابع مالى : من خلال السياسة المالية ، حيث يتم اتخاذ إجراءات لتغيير الإنفاق الحكومى ، أو تغيير الإيرادات الحكومية ، وخاصة الضرائب ، والهدف تحقيق التناسب بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية الحقيقية.
3) إجراءات للتأثير في الدخول والأسعار من أجل الربط بينهما ، وذلك من خلال السياسة الاقتصادية .
4) إجراءات ذات طابع حقيقى طويل الأجل للعمل على زيادة عرض السلع والخدمات من خلال زيادة الإنتاج .

وبالتالي فهناك سياسة انكماشية ، وسياسة توسعية .

السياسة الانكماشية : يتم اتباعها في حالة وجود تضخم في الاقتصاد ، حيث يتم امتصاص أو سحب الزيادة في عرض النقد ، وتخفيض الإنفاق الحكومى ، وزيادة الإيرادات الحكومية وخاصة الضريبية منها ، وتقليص حجم الائتمان ، وبذلك تقل النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها ، ويتحقق انكماش فيها ، ومن ثم انخفاض الأسعار ، وبالتالي الحدّ من التضخم .

والعكس في **السياسة التوسعية** ، فعندما يعانى الاقتصاد من الانكماش أو الكساد يتم زيادة عرض النقد ، والتوسع في منح الائتمان وزيادة الإنفاق الحكومى ، وتخفيض الضرائب ، وبذلك يتحقق توسع في النشاطات الاقتصادية ، وبالذات الإنتاجية منها ، مما يؤدى إلى الحدّ من الانكماش .

الكساد التضخمى :

رغم أنه يُفترض نظرياً عدم تحقق النقيضين ، إلا أن هذه الحالة توجد في الواقع ، وتتضمن حالة الكساد التضخمى ارتفاع الأسعار مع انخفاض حجم الإنتاج والنشاطات ، واتساع البطالة ، وعدم ارتفاع الأجور بشكل يتناسب مع ارتفاع الأسعار .

وتوجد هذه الحالة في الدول النامية ، والسبب الرئيسى لذلك :

اختلال الهيكل الإنتاجى ، فهذه الدول دول غير منتجة ، ولا توجد فيها النشاطات الاقتصادية القادرة على توليد ناتج ودخل عالى ، وامتصاص عمالة وفيرة .

لا توجد فيها المصانع المتطورة ولا المزارع الكثيرة ، وتعيش على الاستيراد والديون والقروض .

في هذه الدول يزداد الطلب ويتنامى باستمرار ، ويبقى العرض منخفضاً ومحدوداً ، ولذلك يكثر في هذه الدول نغمة : الزيادة السكانية تلتهم كل جهود التنمية ، ولا تدرى عن أي تنمية يتحدثون ، وهم أبعد ما يكونون عن التنمية الحقيقية المتمثلة في الزراعة والصناعة التحويلية .

الفصل السادس : أسواق النقد والمال

في هذه الأسواق تعامل النقود معاملة السلع ، حيث تباع وتشترى في مقابل فوائد وعوائد .

ويتم استخدام النقود لأجل قصير في سوق النقد ، ولأجل متوسط وطويل في سوق المال .

وأسواق النقد والمال هي الأسواق التي تباع وتشترى فيها الأصول النقدية والمالية ؛ كالأسهم والسندات ، وشهادات الإيداع .

ووظيفة أسواق المال والنقد : توفير الأموال والنقود الفائضة عن حاجة بعض الجهات في الاقتصاد إلى من يحتاجها .

ومن أبرز المؤسسات المالية الوسيطة : المصارف ، وهى من أسواق النقد ، وتتولى مهمة جمع أموال المدخرين ، وذلك من أجل توفيرها للمستثمرين .

ومن أمثلة أسواق المال : البورصات ، وهى أسواق يتم التعامل فيها بأوراق مالية تتيح لحاملها جزءاً أو حصة من ملكية المشروع ، أو تتيح له الحصول على جزء من أرباح المشروع كعائد لها ، أو الحصول على الاثنين معاً .

والأوراق المالية تتضمن : الأسهم العادية ، والأسهم الممتازة ، والسندات .

والبورصة سوق مثل أي سوق ؛ سوق للأوراق المالية ، وما يباع فيها : الأسهم والسندات .

والسهم وهو صك ملكية في شركة ما ، والسند صك الدين .

وأسعار الأسهم تتحدد وفقاً للعرض والطلب ، فالشركة التي يتوقع لها أرباح عالية يزاد سعر السهم الخاص بها .

السندات : طريقة تلجأ من خلالها الشركات لتوفير التمويل لها ، إما من خلال البنوك أو من خلال طرح سندات .

والحكومة من أجل الحصول على التمويل تصدر سندات ولكن لا تصدر أسهم ، وإذن الخزانة مثله مثل السند ولكن أجله قصير حيث يمتد من 3 شهور إلى عام واحد ، أما السند فطويل الأجل يبدأ من عامين وقد يمتد إلى عشرين عاماً .

المقارنة بين الاستثمار في أسواق النقد والمال :

الاستثمار في أسواق النقد	الاستثمار في أسواق المال
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
درجة مخاطرة منخفضة (بسبب أن الأصول المتداولة في السوق النقدية تصدرها في الغالب جهات حكومية (البنك المركزى ووزارة المالية) ، وهذه الجهات في الغالب لن تكون عاجزة عن السداد ، بخلاف المشروعات التي قد تعجز عن ذلك	درجة مخاطرة أعلى
درجة سيولة أكبر	درجة سيولة أقل
معدل عائد أقل	معدل عائد أعلى

الجزء الثانى : البنوك

الفصل السابع : فى البنوك

البنوك هي المؤسسات التي تتعامل أو تتاجر بالائتمان أو الديون .

والائتمان أو الدين هو الأساس المهم الذى تقوم عليه البنوك في عملها .

نشأت المصارف بداية في الموانىء التجارية نتيجة التوسع في النشاطات التجارية ، وما ارتبط بها من إزالة الحواجز الجمركية ، وقد نشأ أول بنك في برشلونة عام 1401 م .

تشمل الأعمال المصرفية :

1) قبول الودائع .
2) توفير الائتمان .

الائتمان التعهدى ، ويشمل :

الاعتمادات المستندية : وهى عبارة عن خطاب أو كتاب يتعهد البنك بموجبه بأداء الالتزامات التي تترتب على المتعامل ، أي أن المصرف يضم ذمته إلى ذمة المتعامل في أداء الالتزامات التي تنجم عن هذا الاعتماد .

وتُستخدم الاعتمادات المستندية في المعاملات الخاصة بالتجارة الخارجية ، أي الاستيراد والتصدير ، حيث أن خطاب الاعتماد يُصدره بنك المستورد لصالح المُصدر عن طريق بنك المُصدر أو أي بنك آخر .

خطابات الضمان (الكفالات) : وهى ترتبط بأعمال ونشاطات تكون في الداخل في الغالب الأعم ، وترتبط بأعمال المقاولات والتعهدات من أجل إقامة مشروعات ، جزء مهم منها لصالح جهات حكومية .

وهو خطاب يصدر عن البنك يتعهد بموجبه بأداء الالتزامات التي تترتب على المتعامل .

الخدمات المصرفية :

وهى التي تقوم بها البنوك لقاء عمولات ، ومنها :

1) الحوالات الداخلية أو الخارجية : والحوالة أمر كتابى يصدره المتعامل إلى البنك يتضمن دفع مبلغ معين من النقود إلى شخص آخر أو جهة أخرى .
2) تحصيل مبالغ الأوراق التجارية (مثل كوبونات الأسهم والسندات) لصالح المتعاملين .
3) بيع وشراء العملات الأجنبية : كما في الاعتمادات المستندية ، والشيكات السياحية ، والحوالات الخارجية ، وحالات السفر للدراسة أو السياحة .
4) خدمات أخرى تستجدّ وتتطور عبر الزمن ؛ كحفظ الأموال المنقولة (المعادن الثمينة) ، أو الأوراق المالية (أسهم وسندات) ، ودفع المستحقات الضريبية ، والبيع والشراء نيابة عن المتعاملين (كشراء السيارات مثلاً) .

وجدير بالذكر أن البنوك – وخاصة التجارية – في الدول النامية تركز على اعتبارات السيولة والربحية والضمان ، وتسعى لتقليل درجة المخاطرة ، وتبتعد وتتخوف من تمويل أي نشاط إنتاجى متوسط أو طويل الأجل .

وعلى هذا فقد اصطبغت البنوك بصبغة الدول النامية في التخلف وتشجيع الاستهلاك بدلاً من الإنتاج ، وغياب دورها في تقليل التبعية للخارج والنهوض بالاقتصاد الوطنى .

الفصل الثامن : فى الائتمان المصرفى

الائتمان عبارة عن علاقة مديونية تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود في الحال لقاء التعهد بالدفع في وقت لاحق .

أنواع الائتمان :

1) الائتمان التجارى : مثل الذى تمنحه البنوك أو الشركات للتجار لتمويل المشروعات التجارية .
2) الائتمان الاستهلاكى : ويحصل عليه الأفراد لشراء سلع استهلاكية كالسيارات مثلاً .
3) الائتمان الاستثمارى : لتمويل المشروعات الإنتاجية الجديدة أو توسيع المشروعات القائمة ، ويرتبط هذا الائتمان بالأجل المتوسط والطويل في الغالب .

في نظام العبودية ، وفى النظام الإقطاعى لعب الائتمان (أو الديون الربوية) دوراً مهماً في تكريس الظلم والاستغلال .

فإذا عجز المدين عن تسديد الالتزامات المستحقة للدائن ، يتحول إلى عبد له ، ولقد تحولت فئات واسعة من الفلاحين والمنتجين الصغار والحرفيين إلى عبيد للمرابين .

بل وصل الأمر إلى الحد الذى يستطيع فيه الدائن أن يبيع أولاد المدين للدول الأخرى من أجل سداد ديونه !!

وفى نظام الإقطاع ، كانت الديون أداة هامة من أجل تأكيد سلطة الإقطاعى على الفلاحين ، واستمرار تبعيتهم له من خلال عدم إمكانية مغادرتهم طالما كانوا مدينين له .

أما في النظام الرأسمالى فقد ارتبط الائتمان بإقامة المشروعات الصناعية والتجارية .

الفصل التاسع : البنوك المركزية

يمثل البنك المركزى السلطة النقدية ، وهو يقوم بإدارة النظام المصرفي ككل وتوجيهه والرقابة والإشراف عليه .

ولا توجد دولة في العالم لا يوجد فيها ما يقوم بمهام البنك المركزى ، وإن كانت بأسماء مختلفة ، فالبنك المركزى مثلاً في الولايات المتحدة يُسمى بـ (الاحتياطي الفيدرالي) لأنه من مهام البنوك المركزية : الاحتفاظ بالاحتياطيات وإدارتها .

ولا يمثل هدف الربح الهدف الأساسى للبنك المركزى .

وظائف البنك المركزى :

أولاً : إصدار النقود من أوراق نقدية ومسكوكات مساعدة (عملات معدنية) :

وإصدار النقود لا يتم عشوائياً ، ولكن بضوابط منها :

- الأخذ بنظام الغطاء الذهبى بالكامل : أي أن إصدار النقود يكون مغطى بصورة كاملة بالذهب ، وتكون النقود المستخدمة في الاقتصاد نقوداً ذهبية .
  وبالتالي فحجم الإصدار تحدده الكميات المتاحة من الذهب .
- نظام الإصدار الجزئى : أي أن يكون غطاء النقود في جزء منه بالذهب وجزء آخر بالأوراق المالية كالسندات الحكومية ، أو السندات الأجنبية ، أو العملات الأجنبية .

إن إصدار النقود يتطلب كفاءة عالية ودقة ومعرفة كافية وافية بأوضاع الاقتصاد وظروفه ، وحاجته التفصيلية لعرض النقد حتى يتم إحكام التناسب بين عرض النقد وحاجة الاقتصاد له ، وبحيث تتناسب التدفقات النقدية مع التدفقات السلعية ، وبالشكل الذى لا يؤدى إلى حصول تضخم أو تحقق انكماش .

ثانياً : خدمة الحكومة فهو بنك الحكومة أو بنك الدولة : إذ يعتبر البنك المركزى صيرفى الحكومة ومستشارها المالى ، ويقدم لها السلف والتسهيلات المالية ، ويقوم بتأدية الخدمات المصرفية التي تحتاج إليها ، كما أن الحكومة تودع أموالها لدى البنك المركزى ، وهو الذى يدير احتياطات الحكومة من النقد الأجنبي ، والرقابة على الصرف الأجنبي ، والعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف .

إن البنك المركزى يقوم في حالات معينة وعندما تحتاج الحكومة إلى التمويل بعملية إصدار العملة لتمويل عجز إيرادات الحكومة عن تلبية نفقاتها ، وهو ما يُطلق عليه التمويل بالعجز .

في الدول الرأسمالية يستقل البنك المركزى ، ويكون بمنأى عن تدخل الحكومة في عمله إلى حد كبير .

أما في الدول ذات الطبيعة الاشتراكية يخضع البنك المركزى لسلطة وتوجيهات ورقابة الحكومة .

ثالثاً : تنظيم عمل البنوك والرقابة عليها (بنك البنوك) :

ويقوم البنك المركزى في هذا الصدد بالمهام التالية :

- الاحتفاظ باحتياطيات البنوك التجارية ، واستخدامها كأداة لتسوية الالتزامات المتبادلة فيما بينها من خلال إجراء مقاصة .
- التأثير علي الائتمان المصرفي وتنظيمه ، والرقابة عليه من خلال القواعد التي يضعها من أجل التزام المصارف التجارية بالنسب المحددة لها والخاصة بالاحتياطيات والودائع والائتمان ، ونسب ذلك إلى رأس المال .. إلخ ، بالشكل الذى يضمن حماية أموال المودعين من ناحية ، وضمان توفر قدر من الائتمان المصرفي يناسب حاجة الاقتصاد .

رابعاً : البنك المركزى هو الملجأ الأخير للإقراض فى الاقتصاد : حيث أن البنوك التجارية تلجأ إليه للاقتراض منه في حالة حاجتها للأموال في الحالات التي يزداد فيها طلب المتعاملين معها على الائتمان .

إن البنك المركزى لا يتعامل مع الأفراد إلا في بعض العمليات المصرفية المحدودة والتي تخص الحكومة في الغالب .

البنك المركزى والسياسة النقدية :

يعتبر رسم السياسة النقدية وتطبيقها أحد أهم الوظائف الأساسية للبنك المركزى من أجل خدمة الاقتصاد وتطويره ، ومن أجل تنظيم الجانب النقدى والمالى في الاقتصاد .

باختصار شديد ، فإن السياسة النقدية هي أداء البنك المركزى لوظائفه السابق ذكرها .

إن أهم الجوانب التي تتجه السياسة النقدية نحو التأثير عليها وتوجيهها وتنظيمها والإشراف والرقابة عليها تتمثل في :

- تنظيم عرض النقد والطلب عليه بحيث يتحقق تناسب بين حجم التدفقات النقدية وحجم التدفقات السلعية بما يؤدى إلى استقرار نقدى محلى يحقق الثبات النسبى في الأسعار المحلية ، أي في قيمة العملة المحلية ، وكذلك تحقيق استقرار في قيمة العملة الخارجية أي استقرار سعر صرفها إزاء العملة المحلية .
- تنظيم عمل المصارف والإشراف عليها ، وتوجيه الائتمان المصرفي بما يحقق تطوير الاقتصاد ونموه ، وكمثال على ذلك : تحديد أسعار فائدة أقل للائتمان الذى يُمنح لنشاطات اقتصادية معينة ، لتشجيع قيام هذا النوع من النشاطات .
- تنظيم وتوجيه عمل الأسواق النقدية والمالية ، من أجل ربط عملها بخدمة الاقتصاد .

ومن **الأدوات** التي يمكن استخدامها في السياسة النقدية ما يلى :

سعر الفائدة : على القروض والودائع وخصم الأوراق التجارية .

فمثلاً في حالة حدوث تضخم في الاقتصاد ، قد تقرر السياسة النقدية أسعار فائدة أعلى لتقليص الائتمان وبالتالي تحجيم النشاطات الاقتصادية فيحدث انكماش وتضعف حركة البيع والشراء ويتم السيطرة على الأسعار وبالتالي يتم الحدّ من التضخم .

والأدوات التي يستخدمها البنك المركزى لتطبيق السياسة النقدية قد تضعف أو تعجز عن تحقيق الأهداف المرجوة وخصوصاُ في الدول النامية .

وذلك أن لب المشاكل في الدول النامية أن عمل اقتصادها لا ينصب إلا في القطاعات الأقل أهمية لأنها تحقق ربحاً أكبر ، وخلال فترة أقل ، وبدرجة مخاطرة أدنى .

ولا نهضة إلا بالإنتاج وإقامة المشروعات الزراعية والصناعية ، وهذه المشروعات لا تُقبل على تمويلها مصارف الدول النامية رغم أهميتها بسبب طول فترة استرداد الأموال فيها وارتفاع درجة مخاطرتها ، وقد تقل ربحيتها .

وبالتالي لا نهضة في هذه الدول يمكن أن تتحقق إلا إذا تم إنشاء منظومة جديدة تضع على عاتقها النهضة بهذه الدول بعيداً عن انتهازية القطاع الخاص الذى لا يهتم إلا بالربح والربح فقط .

إن الذى يحدث في ظل المنظومة التقليدية الحالية أن تتدخل الدولة مباشرة بتوسيع الإنفاق الحكومى لمعالجة الانكماش الاقتصادى .

أو أنها تفرض ضرائب أعلى لمعالجة التضخم ، وكلها إجراءات مؤقتة لا تحل المشكلة جذرياً .

الفصل العاشر : البنوك التجارية

البنوك التجارية أهم أنواع البنوك ، وأكثرها نشاطاً ، ومعظم الودائع تتركز لديها ، ومعظم القروض تُمنح من خلالها ، وتؤدى معظم الخدمات عن طريقها .

العوامل المحددة لقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان :

1) الاحتياطات القانونية التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها مقابل الودائع .
2) الطلب على الائتمان : حيث أنه في حالة الانكماش الاقتصادى يقل الطلب على الائتمان .
3) السياسة التي تتبعها البنوك التجارية في ظل خبرتها حيث قد تتوسع في أو تُقلص منح الائتمان وفقاً لمعايير المخاطرة والسيولة والربحية .
4) السياسة النقدية التي يقررها البنك المركزى .

وتتمثل موارد البنوك التجارية أساساً في الودائع سواء كانت الودائع الجارية (ودائع الطلب) ، وودائع التوفير ، وودائع الأجل .

وبالتالي فالبنوك التجارية هي مؤسسات تتاجر بأموال الآخرين ، ولا يمثل رأسمالها ومواردها الذاتية أهمية تذكر من إجمالي مواردها .

وهذا عكس الحال في البنوك الاختصاصية التي ترتفع فيها مورادها الذاتية .

سياسة البنوك التجارية :

هناك عوامل أساسية تحكم البنك التجارى في قيامه بعملياته ، وهى سعيه لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح مع ضمان توفر أكبر قدر ممكن من السيولة بأقل قدر ممكن من المخاطرة ، ولذلك فسياسة البنوك التجارية تشمل سياسة للربحية ، وسياسة للسيولة ، وسياسة للمخاطرة ، وينبغى التوفيق بين كل هذه السياسات التي تبدو متعارضة .

وتقاس الربحية بمؤشرات : العائد على الاستثمار ، والعائد على حقوق الملكية ، وهامش الربحية ، وغير ذلك من المؤشرات .

وتُقاس السيولة بمؤشر مهم وهو نسبة السيولة القانونية التي تساوى :

قيمة الأصول السائلة وشبه السائلة ÷ ودائع البنك

وتقليل درجة المخاطرة يكون بمنح الائتمان قصير الأجل ، والاستثمار في الأدوات الحكومية بسبب الأمان المرتبط بها .

هل هناك تعارض بين الربحية والسيولة ؟

في كتب الإدارة والاقتصاد يتناولون أن ثمة تعارض بين الربحية والسيولة ، وأن علماء الإدارة قد استقروا في النهاية أن الربحية هدف والسيولة سياسة ..

وفى نظرى أنه ما كان ليوجد تعارض إلا بسبب عدم الإيمان بأن الآخرة هي دار القرار ..

إن الإيمان بأن الدنيا دار جزاء جعل النظر فيها لتحقيق أقصى قدر من الربح هو المأمول والمرجو وهو الهدف الأعظم ، وليس هذا صحيحاً في النظرة الإسلامية ، فالإنسان من وجهة النظر الإسلامية يسعى لتحصيل أرفع الدرجات في الجنة وليس الدنيا ، وعندما يكون هذا هو الهدف ، ينظر لكل فرصة على أنها وسيلة لتحصيل الحسنات الكثيرة والدرجات العظيمة .

استهداف تحقيق أعظم ربح ممكن يأتى من النظر للدنيا على أنها دار مقر ، وهى ليست كذلك ، وعندما لا تكون كذلك فلن نستهدف تحقيق أعظم ربح ، وحينها لن تتعارض الربحية مع السيولة .

فالبنوك تسعى لإخراج أكبر قدر ممكن من الأموال للمقترضين لتحقيق الربح ، وبعيداً عن النظر لذلك على أنه ربا ، فإن هذا في رؤيتهم يتعارض مع السيولة والتي يؤدى أخذها في الاعتبار لتحقيق مصلحة المودعين الذين من حقهم أن يأخذوا أموالهم متى شاؤوا ؛ إذ أنها أموالهم ..

فالاحتفاظ بهذه النقود ربح أخروى لأنه حفاظ على أموال أناس آخرين ؛ فأنت لم تزل تحقق ربحاً ولكن بالمعنى الأخروى .

إن إعلاء قيمة الربحية قد يدفع الإنسان للجشع ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وإهلاك موارد البيئة ، وإحلال التكنولوجيا محل الإنسان وما يستدعيه ذلك من مآسى اجتماعية .

إذا فهمنا هذا عرفنا أن لا تعارض بين الربحية والسيولة ، وأن الفكر المادى هو الذى أوجد هذا التعارض .

إن السيولة من ضمن الفرامل التي صنعها الله لكى تكبح جماح الرغبة العارمة الشرهة الراغبة في الربح والربح فقط .

إنه لابد من توفر قدر من السيولة لسداد الالتزامات اليومية التي لا ينبغي بحال أن تتأخر بل تخرج بمجرد أن يلوح الالتزام في الأفق .

أنت عندما تزرع ، هل تخرج الثمرة مباشرة ؟

يود الفكر المادى أن لو تخرج مباشرة ولا يزال يزرع ويزرع ويبيع لكى لا يتوقف جيبه عن الامتلاء ، والدنيا ليست مخلوقة لهذا .

باختصار : السيولة وتطلب توفرها لا يتعارض مع الربحية ، وهى التزامات ينبغي علينا الوفاء بها وسيسألنا الله عنها .. والربحية ليست الهدف الأول .

الفصل الحادى عشر : البنوك الاختصاصية

البنوك الاختصاصية هي البنوك التي تتخصص بخدمة قطاعات معينة من خلال توفير التمويل لها بالشكل الذى يُسهم في تطويرها وتنميتها .

وتمتد مساهمة البنوك الاختصاصية لتشمل : عمل دراسات الجدوى ، وتقديم المشورة الفنية ، والمعلومات اللازمة ، والمساعدة فى إعداد وتأهيل القدرات الإدارية والتنظيمية وبناء المهارات .

تحجم البنوك التجارية عن تمويل النشاطات الزراعية والصناعية ، وتتجه أكثر نحو تمويل الأنشطة التجارية لأنها تحقق عائدات أعلى واسرع .

ونظراً لأن المصارف المختصة تقدم الائتمان متوسط وطويل الأجل ، فإنها بالتالى لا يمكن أن تنافس المصارف التجارية في اجتذاب المودعين لإيداع مدخراتهم فيها ، وهى من ثم تعتمد على رؤوس أموالها واحتياطياتها واقتراضها من المصارف التجارية والبنك المركزى ، وما توفره لها الدولة من قروض .

إن الودائع لا تشكل نسبة مهمة من موارد المصارف الاختصاصية .

وهنا نطرح سؤالاً : لماذا تُعتبر الصناعة التحويلية القطاع الأكثر أهمية في تحقيق التطور في الاقتصاد ؟

بداية ، فإن الصناعة التحويلية هي التي يتم من خلالها تحويل المنتجات الأولية إلى منتجات أخرى من أجل تحقيق قيمة مضافة أكبر .

وللإجابة على السؤال نقول :

الصناعة التحويلية تساهم بشكل مباشر ومرتفع في توليد الدخول ، وتوليد المنتجات ، والتشغيل ، وتوفير فرص العمل ، وفى زيادة الصادرات .

إن اليابان قد تطورت الصناعة التحويلية فيها بدرجة كبيرة رغم عدم وفرة الموارد الطبيعية فيها ، وكان ذلك سبباً في أن يكون اقتصادها من أقوى الاقتصادات فى العالم .

إن القيمة المضافة التي تحققها الصناعة التحويلية تكون عادة مرتفعة ، ومثال ذلك أن قيمة المشتقات النفطية تزيد بعدة مرات على قيمة النفط الخام .

ثم إن الصناعة التحويلة تسهم في تطوير كل القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال احتياجها إلى مستلزمات الإنتاج (الترابط الخلفى) ، ومن خلال استخدام المنتجات النهائية في قطاعات أخرى (الترابط الأمامى) .

إن مفهوم الصناعة امتد ليشمل نشاطات اقتصادية عديدة ، ومنها نشاطات خدمية ، فنحن نقول : صناعة النقل ، وصناعة السياحة ، وصناعة الإعلام والسينما .

الفصل الثانى عشر : البنوك الإسلامية

وهى تلك التي تلتزم في معاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً .

تشترك البنوك الإسلامية مع المصارف التقليدية في ممارسة الأعمال التي لا تتضمن تعاملاً بالفائدة ، مثل الخدمات المصرفية التي تتمثل في الحسابات الجارية ، وتحصيل الشيكات ، والتحويلات النقدية ، واستبدال العملات .

من أكبر الاختلافات بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أن استخدام الأموال في المصارف التقليدية يكون في الجزء الأكبر منه في منح القروض ، أما في البنوك الإسلامية ، فالاستثمار من خلال صيغ المشاركة والمضاربة هو الأصل .

إن المصارف التقليدية في الغالب لا تتجه نحو الاستثمار (في صورة شراء أسهم مثلاً) إلا عندما يتحقق لديها فائض في الموارد يفوق حاجتها للقيام بالاستخدام الأساسى (وهو الإقراض) .

تعمل المصارف الإسلامية في تجميع أموال الزكاة وتوفيرها للمستحقين لها .

وحيث أن البيئة التي تعمل فيها المصارف الإسلامية ليست بيئة إسلامية (لأن الاقتصاد الذى تعمل فيه ليس اقتصاداً إسلامياً) ، فإنها شابهت المصارف التقليدية الربوية في الكثير من الأمور ، كالتركيز على تمويل الأنشطة التجارية قصيرة الأجل ، والتوسع في البيع بالأجل .

إن عدم توفر إطار نظرى واضح للعمل المصرفي الإسلامي جعل المصارف الإسلامية في حالات ليست بالقليلة تجتهد وكأنها في حقل تجارب ، وبما يؤدى في أحيان ليست قليلة إلى سلوك طريق لا يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية .

إلى هنا نكون قد انتهينا من استعراض كتاب (النقود والبنوك) ، وكما رأينا وطرحنا في عدة مواضع فإنه تبين لنا أن الاقتصاد ليس علماً محكماً ، وإنما هو مجموعة من النظريات تختفى وراءها فلسفات ورؤى للحياة ، وعندما تغيب هذه الفلسفات ولا يتم إبراز سوى النظريات يبدو العلم وكأنه محكم ومتقن وأنه الحقيقة بعينه .. وهذا ليس بصحيح .

لو أعجبك هذا التلخيص ، فيمكنك أن تدعمنا على باترون على الرابط أدناه لدعم عمل المزيد من تلخيصات الكتب النافعة ..

https://www.patreon.com/user?u=10623697

رابط صفحتنا على الفيسبوك :

/https://www.facebook.com/t3anshabketab

رابط موقع تعانشب كتاب :

/http://t3anshab.com

للتواصل معنا :

atito@t3anshab.com

مع تحيات / محمد عطيتو

مع تعانشب كتاب .. الكتب بقى ليها طعم تانى !!